جمهورية العراق
وزارة التعاليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية العلوم السياسية

الازمة الخليجية – القطرية

بحث مقدم الى مجلس جامعة بغداد لنيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

بحث تَقَدَّم بِه الطالب

محمد عماد حسن

بإِشرافِ
م.م الكوثر عبد الباري حسين

١٤٤٢هـ ٢٠٢١ م

الآية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الآية ١٩ من سورة النمل

الإهداء

إلى . . .

- من جعل طريقي العلمي ممكنا

ابي وامي

- ذلك المستودع الكبير من الحب والرعاية

اخوتي واصدقائي .

- من لا أنسى دعمهم وتشجيعهم لي

الاساتذه الافاضل

أهدي ثمرة جهدي

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين الصلاة والسلام على خير خلقه محمد واله الطيبين الطاهرين من يومنا هذا الى يوم الدين .

في مطلع بحثي لايسعني الا ان اقدم الشكر الجزيل الى كل من ساعدني في اكمال هذا البحث ،وأولهم المشرف على البحث ولم يبخل بأي معلومة أو تصحيح لمسار البحث فنعم الاستاذة الفاضلة

(م.م الكوثر عبد الباري حسين)

كما أتقدم بالشكر الى زملاء الدراسة والاخوة الاعزاء وشكري الى كل من ساهم في اكمال هذا البحث ولو بكلمة تشجيع طيبة أو معلومة صحح بها مسار البحث

مقدمة

اعتُبرت الأزمة الخليجية الراهنة في بدايتها شأنًا خليجيًّا طارئًا وعابرًا، سرعان ما ستجد دول الخليج مخرجًا منه (على أساس أن دور مصر في الأزمة هامشي، وملحق). ما عزَّز هذا التصور، كان التحرك السريع الذي تعهده أمير الكويت، الذي كان لعب دورًا رئيسًا في حل أزمة العلاقات بين قطر والسعودية والإمارات والبحرين في ٢٠١٣–٢٠١٤، للوساطة بين قطر ودول الحصار والقطيعة الخليجية الأخرى. إضافة إلى ذلك، فهذه ليست الأزمة الأولى في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست، التي لم تتسم العلاقات بين دولها دائمًا بالدفء، منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ثمانينات القرن الماضي. بيد أن الأزمة، وبالرغم من الجهود الكويتية، وجهود وزير الخارجية الأميركي والرئيس التركي، لم تجد طريقها إلى الحل؛ بل وتبدو، بعد أكثر من ثلاثة شهور على اندلاعها، وكأن الوضع الخليجي ما بعد اندلاع الأزمة آخذ في التحول سريعًا إلى ما يشبه "العادي الجديد" في الجانب العربي من الخليج. ولكن ثمة ما هو أهم؛ فما بدأ أزمةً خليجية، أخذ في التأثير على المجال الإقليمي برمته، ويسهم، بصورة ملموسة، في إعادة بناء نظام العلاقات الإقليمية. هذا استطلاع أولي لأبرز متغيرات العلاقات الإقليمية، التي ارتبطت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبصورة كلية أو جزئية، بأزمة الخليج.

اهمية البحث

ميّزت السياسة الخارجية القطرية منذ عام ١٩٩٥ بالدينامية والمرونة والقدرة على المناورة ومحاولة إيجاد علاقات متوازنة مع أكثر القوى الإقليمية والدولية. فبنت قطر علاقاتٍ متينةً مع الولايات المتحدة الأميركية، واستضافت في "العُديد" إحدى أكبر القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة، في الوقت الذي انفتحت فيه على القوى الإقليمية الأخرى على الرغم من التناقضات الكبيرة فيما بين هذه الدول. وقد انفتحت قطر على المبادرات والمؤتمرات الحوارية التي غدت جزءًا من أدوات السياسة الناعمة التي تستخدمها، وأطلقت ثورةً إعلاميةً عبر إنشاء قناة الجزيرة، وشرّعت من خلالها الباب أمام مناقشة قضايا كانت تعد

"تابوهات" في الفضاء السياسي العربي المغلق. فقد عملت الجزيرة على استضافة مثقفين وإعلاميين وناشطين من مختلف التيارات السياسية والفكرية الليبرالية والقومية واليسارية والإسلامية، وتناولت أكثر القضايا حساسية في العالم العربي. وعلى الصعيد الداخلي، اتسمت سياسة قطر بالانفتاح؛ فأولت قضايا المرأة اهتمامًا كبيرًا، وقامت بلبرلة التعليم وفتح فروع للجامعات الأميركية، وفتحت المجال لقيادات إسلامية منفتحة كي تقوم بدورٍ مؤثرٍ في تجديد الخطاب الديني. وفي الوقت ذاته، سمحت ببناء كنائس جرى تمويلها بتبرع من أمير قطر نفسه.

مشكلة البحث

مفصليةً في سياسة قطر الخارجية؛ إذ بدأ المد الثوري بالانحسار نتيجة أخطاء وإخفاقات لقوى الثورة، وعنف الأنظمة، ولا سيما النظام السوري وأخطاء الإسلاميين في الحكم في مصر وطموح العسكر للعودة إلى الحكم، وتعقيدات الوضعين السياسي والاجتماعي العربيين. وبدأت قوى النظام القديم والثورة المضادة تستجمع قواها استعدادًا لهجومٍ مضادٍ كبيرٍ، وحققت اختراقين مهمين: الأول في مصر حيث تمكّن الجيش، بدعمٍ فاعلٍ من دول خليجية أهمها السعودية والإمارات، من الانقلاب على العملية الديمقراطية ووضع حدٍ لإفرازات ثورة ٢٥ يناير ونتائجها. والثاني في سورية، حيث تمكّن نظام الأسد بفضل الدعم الإيراني من الصمود في وجه قوى الثورة والمعارضة والانتقال إلى الهجوم العسكري المضاد. وقد عُرفت هذه المرحلة بمرحلة الثورات المضادة التي قادتها الإمارات والسعودية، والتي حمّلت قطر مسؤولية محاولة إفشال مساعيها في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وإلغاء كل ما ترتب على ثورات الربيع العربي. وبعد الانقلاب العسكري في مصر، تفجّر الخلاف بشكل علني بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، وانتهى بسحب الدول الثلاث لسفرائها من قطر مطلع عام ٢٠١٤، واستمرت الأزمة نحو تسعة أشهر. لقد كان شرطهم أن تدعم قطر الانقلاب العسكري. وفي حينه كان العالم أجمع يرى فيه انقلابًا عسكريًا، وكان دعم الانقلاب في مصر موقف الأقلية دوليًا، وحتى أفريقيًا.

اهداف البحث

توقفت الأزمة الخليجية في ذلك الوقت عند حدود سحب السفراء ولم تتخذ أبعادًا أكبر نتيجة حالة القلق التي انتابت عواصم الدول الخليجية من سياسات إدارة أوباما الثانية؛ فبعد أن أيّد أوباما في ولايته الأولى ثورات الربيع العربي، حاول في ولايته الثانية التقرّب من إيران أملًا في إبرام اتفاقية لحل أزمة برنامجها النووي. وقد أدت سياساتُ أوباما الاسترضائية تجاه إيران، وشعورٌ خليجي بالتخلي الأميركي، إضافة إلى تنامي سياسات الهيمنة الإيرانية، إلى إحساسٍ خليجي عامٍ بالضعف؛ ما دفع السعودية والإمارات تحديدًا إلى تأجيل خلافاتهما مع قطر، وخاصة مع الحاجة إلى دعم قطري إعلامي ومالي وعسكري مع بدء الحملة على اليمن مطلع عام ٢٠١٥. وقد وضعت قطر ثقلها في دعم الحملة السعودية - الإماراتية في مواجهة المليشيات الحوثية التي انقلبت على الشرعية وسيطرت على العاصمة صنعاء في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

١- خذت الهجمة الإعلامية على قطر شكلًا جديدًا غير مألوفٍ في التعامل البيني الخليجي في أوقات الأزمات
٢- لم تتوقّف الحملة عند فبركة أخبار وتلفيقها ضد قطر وسياساتها الخارجية، بل وصلت حدّ توجيه الشتائم للأسرة الحاكمة، وهذا تطورٌ غير مسبوقٍ في الخليج.
٣- كانت الخلافات الخليجية تتركز على قضايا وسياسات، وتتجنّب تناول الأسر الحاكمة، باعتبار هذا الأمر يفتح الباب واسعًا أمام الطعن في شرعية العائلات الحاكمة التي تقوم عليها أنظمة الخليج كلها.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	٢
الإهداء	٣
الشكر والتقدير	٤
المقدمة	٥
المحتويات	٧
المبحث الأول :- تغيرات مجلس التعاون الخليجي	٩-١٥
المبحث الثاني :- تفاعلات تركيا، وإيران، ودول الخليج	١٥-٢٠
المبحث الثالث :- الأزمة في العلاقات الخليجية القطرية	٢٠-٢٦
الخاتمة	٢٧
المصادر والمراجع	٢٨

المبحث الأول :- تغيرات مجلس التعاون الخليجي

تأسَّس مجلس التعاون الخليجي، بعضوية كل من السعودية وعمان والكويت والإمارات وقطر والبحرين، في مايو/أيار ١٩٨١. لم يكن خافيًا آنذاك، والحرب العراقية-الإيرانية في ذروتها، أن الهدف من المجلس كان بناء منظومة تعاون وتنسيق إقليمية تعمل على حماية أعضائها من المخاطر المستجدة التي نبعت من الثورة في إيران ونظام الجمهورية الذي وُلد منها. بيد أن الشعور المتعاظم بالخطر لم يكن كافيًا لتجاوز الخلافات بين دول المجلس، سواء الحدودية منها أو ذات الطابع السيادي. ولذا، كان التقدم في بناء منظمة تعاون وتنسيق خليجية بطيئًا ومحفوفًا بالعقبات. كما أن وجود المجلس لم يمنع اندلاع أزمات في العلاقات الثنائية، في أحيان، وأكثر من ثنائية، في أحيان أخرى.[١]

ولكن، وبالرغم من ذلك كله، وفَّر مجلس التعاون إطار الحد الأدنى لحل الخلافات بين دوله الأعضاء، أو على الأقل لمنع تفاقمها، والحفاظ على قدر معتبر من الاستقرار الخليجي كما في مواجهة احتلال الكويت ومواجهة التهديدات الإيرانية خاصة عقب ثورة الخميني. كما أحرز تقدمًا ملموسًا في فتح المجال الخليجي لحركة البشر والأموال والبضائع بلا عوائق كبيرة.[٢]

اليوم، يبدو أن الطموحات الخليجية المعلقة على المجلس ومستقبله قد انتهت، أو أصبحت أكثر تواضعًا. المشكلة في الأزمة، التي لم تخْفَ على الكويت وعُمان، اللتين رفضتا الالتحاق بمعسكر القطيعة مع قطر، أنها شهدت إجراءات غير مسبوقة في العلاقات بين دول الخليج، بل ولم يكن من الممكن تصورها قبل اندلاع الأزمة. لم تقتصر هذه الإجراءات على محاولة خنق قطر اقتصاديًّا وسياسيًّا، والقطيعة الكاملة مع شعبها، الذي تربطه صلات عائلية وثيقة بشعوب دول الخليج المجاورة، ولكنها تضمَّنت أيضًا خططًا إماراتية وسعودية للتدخل العسكري في قطر والتحكم بشؤونها الداخلية. وبالنظر إلى أن

---

[١] - إبراهيم عبد الغني الدروبي ، البغداديون أخبارهم ومجالسهم ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٨. ص٤١

[٢] - احمد الرشيدي ، حسن الصفار والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحج، تحقيق ليلى عبد اللطيف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ص٤٧

الكويت وعُمان تحتفظان بقدر متفاوت من الاستقلالية في سياساتهما الخارجية، فقد أثارت سابقة حصار قطر وتهديدها مخاوف واضحة في الكويت ومسقط من وقوعهما في أزمة مماثلة.انعكست المخاوف الكويتية والعمانية على موقف كل منهما من الأزمة؛ فقد مال أغلب الرأي العام الكويتي والعُماني إلى جانب قطر، كما أظهرت الدولتان تعاطفهما مع الدوحة وعملت على تخفيف حدة الحصار المفروض عليها: قام وزير الخارجية العماني بزيارة تضامنية للدوحة؛ وفتحت عُمان موانيها لسفن الشحن التجارية، التي تحمل بضائع لقطر، قبل افتتاح الأخيرة ميناء حمد، وعندما لم يكن ممكنًا للسفن الكبيرة الرسو في الموانئ القطرية. وبذلك، حلَّت الموانئ العمانية محل ميناء جبل علي الإماراتي. وإلى جانب تضاعف حركة النقل الجوي بين قطر وعمان، شهدت حركة السياحة الكويتية والعمانية لقطر ارتفاعًا ملموسًا، في مواجهة إجراءات الحظر التي فرضتها دول الحصار على زيارة مواطنيها لقطر. وحتى بعد مرور أكثر من ثلاثة شهور على اندلاع الأزمة، لم يخف أمير الكويت، في مؤتمره الصحافي مع الرئيس الأميركي بواشنطن ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، استغرابه من الهجمة المفاجئة على قطر من قِبل السعودية وحليفتيها الخليجيتين، والمطالب التي تمس بالسيادة التي أعلنتها دول الحصار والقطيعة من قطر، وإشادته بعقلانية الموقف القطري. [١]

بذلك، يبدو مجلس التعاون وكأنه ينقسم، وإن بصورة غير رسمية، إلى معسكرين: الأول: ويضم دول الحصار والقطيعة الثلاث؛ والثاني: ويضم قطر والكويت وعمان. وحتى تنقشع الأزمة، لم يعد من الممكن قيام المجلس بأي عمل فعَّال، أو إنجاز ولو خطوة إضافية واحدة على صعيد التنسيق والتضامن بين دوله. وحتى إن وُجِد حلٌّ ما للأزمة؛ الأمر الذي لا يُتوقع أن يحدث قريبًا، فمن المشكوك فيه أن تنسى قطر ما قامت به دول القطيعة والحصار من إجراءات ضدها، أو تتجاهل الكويت وعمان فداحة المدى الذي ذهبت إليه الدول الثلاث في هجمتها ضد شقيقة خليجية أخرى. [٢]

---

[١] - احمد السعيد سليمان ، الإدارة العثمانية في البلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤.ص٥٧

[٢] - احمد شلبي عبد الغني ، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ، ١٩٧٨.ص٣١

المطلب الأول :- تحولات السياسة السعودية الإقليمية

لم تصنع أزمة الخليج شقوقًا في العلاقات الخليجية-الخليجية وحسب، بل أثَّرت، مباشرة أو بصورة غير مباشرة، في عدد من المقاربات السعودية للإقليم. اندلعت أزمة الخليج في وقت باتت الرياض أكثر إدراكًا لتعثر حربها في اليمن، بعد أكثر من عامين على بدء الحرب؛ وهذا ما يدفع السعودية إلى محاولة تخفيف حدَّة التوتر مع إيران، سيما بعد أن أظهرت الأخيرة قدرتها على التأثير في الشأن السعودي الداخلي وفي المواجهة بين السلطات السعودية والعناصر الشيعية الراديكالية، ذات الصلة بإيران، في شرق المملكة. وقد تجلت المقاربة السعودية الجديدة للعلاقات مع إيران في الاستقبال الدافئ والترحيبي الذي وجده الحجاج الإيرانيون من المسؤولين السعوديين في موسم الحج الأخير، بعد أن كانت إيران أوقفت مواطنيها من الحج في الموسم الماضي ٢٠١٦. وقد ذكر مسؤولون إيرانيون أن السلطات الإيرانية أصدرت بالفعل تأشيرات لوفد سعودي رسمي، يُفترض أن يزور طهران للتمهيد لإعادة فتح السفارة السعودية، التي كانت أُغلقت بعد هجمات تخريبية قام بها متظاهرون إيرانيون في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦.[١]

ويبدو أن أحد أهداف التقارب السعودي مع إيران هو البحث عن حل للوضع في اليمن، الذي أكد مسؤول إيراني في ١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، أنه كان موضع اتصال سعودي مبكر مع طهران في ذروة تصاعد الحرب اليمنية. ولكن السبب الآخر يتعلق بلا شك بالموقف من قطر؛ حيث يظن المسؤولون السعوديون أن بإمكانهم ربما التأثير على إيران ووضع حدٍّ لدعمها لقطر والتسهيلات التي قدمتها لحركة الطيران والتجارة معها. ولكن، وبالرغم من مؤشرات التغيير في المقاربة السعودية لإيران، فثمة شك كبير في إحراز تقدم

[١] - حسين بن علي بن حسن بن فارس العشاري ، ديوان العشاري ، تحقيق : عماد عبد السلام رؤوف ووليد عبد الكريم الأعظمي، بغداد ، مطبعة الأمة ، ١٩٧٧.ص٤١

على صعيد العلاقات السعودية-الإيرانية في المدى القريب، نظرًا لحجم الخلافات المتراكمة بين الدولتين.[١]

الجهود السعودية لإعادة بناء العلاقات مع العراق، الذي تتمتع فيه إيران بنفوذ كبير، كانت أكثر وضوحًا. ولكن هنا أيضًا تبدو الآمال السعودية مبالغًا فيها. كانت السعودية أعادت فتح سفارتها في بغداد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، بعد ٢٥ عامًا من القطيعة بين الدولتين. وقد فُهمت الخطوة السعودية آنذاك باعتبارها استجابة للدعوات الأميركية، التي طالبت الدول العربية، ودول الخليج، على وجه الخصوص، بالعودة النشطة إلى بغداد والعمل على إقامة توازن مع النفوذ الإيراني المتزايد في العراق. وقد أيدت السعودية، خلال ٢٠١٥ و٢٠١٦، الجهود التركية بل وشاركتها في بناء تحالف من القوى والشخصيات العربية السنية في العراق. ولكن الواضح أن المقاربة السعودية للعراق اكتسبت دفعًا جديدًا بعد اندلاع الأزمة الخليجية. ففي ١٩ يونيو/حزيران ٢٠١٧، استقبل الملك سلمان رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، بحفاوة ظاهرة. وفي ٣٠ يوليو/تموز ٢٠١٧، قام الزعيم الشيعي، مقتدى الصدر، بزيارة للسعودية، استجابة لدعوة سعودية رسمية، التقى خلالها بولي العهد السعودي، محمد بن سلمان. [٢]

لكن العبادي أعلن بوضوح، قبل زيارته للسعودية وبعدها، أن العراق لن يشارك في حصار قطر بأي صورة من الصور؛ وأن الصدر امتنع كلية عن الإدلاء بأية تصريحات ضد قطر، بالرغم من الدفء الاستثنائي الذي أحيطت به زيارته، ومن الاستجابة السعودية لمعظم مطالبه، مثل افتتاح قنصلية سعودية في النجف. ولكن الخيبة من رفض بغداد مقاطعة قطر، لم تمنع المسؤولين السعوديين من إظهار ثقة كبيرة على مزاحمة إيران في العراق.[٣]

---

[١] - خليل إبراهيم نوري ، قطوف حلية النجف الأشرف ، دار الضياء للطباعة ، ٢٠٠٧.ص٢٨

[٢] - ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط٢، ١٩٦٠.ص٣٥

[٣] - سيار كوكب الجميل ، تكوين العرب الحديث (١٥١٦- ١٩١٦م) الموصل ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٩١.ص٣٤

المطلب الثاني :- انعكاس الأزمة الخليجية

ولا يقل انعكاس الأزمة الخليجية على سياسات السعودية تجاه نظام السيسي في مصر والمسألة السورية عنه على الموقف من إيران والعراق. ففي مصر، وبالرغم من الفتور في علاقات الرياض بالقاهرة بعد امتناع الأخيرة عن المشاركة الفعالة في حرب اليمن، وتراجع السعودية عن وعود الدعم المالي لنظام السيسي، أصبحت السعودية أكثر حرصًا على وجود مصر في التحالف ضد قطر وأكثر التزامًا ببقاء النظام المصري. أما في سوريا، فثمة مؤشرات متزايدة على أن الرياض تمهّد لانسحاب حثيث من دعم المعارضة السورية لنظام الأسد، سواء لمحاولتها تخفيف الأعباء الملقاة على عاتقها بعد اندلاع أزمة الخليج، أو رغبتها في إرسال رسائل إيجابية لإيران، أو تقديرها بأنها خسرت معركة سوريا. وقد طالبت السعودية مؤخرًا الهيئة العليا للتفاوض، التي تمثِّل المعارضة السورية وتتخذ من الرياض مقرًّا لها، بتوسيع نطاق القوى المشاركة فيها، بحيث تضم الجماعات التي يُشَكُّ في صدقية معارضتها، والمدعومة من روسيا ومصر، وبإعداد موقف تفاوضي جديد، ينسجم مع تحولات توازن القوى الجديد في سوريا.[1]

بيد أن أخطر متغير في سياسات الرياض الخارجية يتعلق ببروز أدلة على بداية علاقات سعودية-إسرائيلية. والحقيقة أن مؤشرات على مقاربة سعودية مختلفة للعلاقات مع الدولة العبرية أخذت في الظهور منذ بداية عهد الملك سلمان، مثل اللقاءات العلنية بين الأمير تركي الفيصل، رئيس جهاز المخابرات السعودية الأسبق، وعدد من المسؤولين الإسرائيليين، في مؤتمرات عُقدت بأوروبا والولايات المتحدة، أو الزيارة التي قام بها الجنرال السعودي المتقاعد، أنور عشقي، وعدد من الشخصيات السعودية المغمورة للدولة العبرية.[2]

[1] - عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٥ ، بغداد ن شركة التجارة والطباعة المحدودة ، ١٩٥٣.ص٧٨

[2] - تاريخ النقود العراقية لما بعد الخلافة العباسية (٦٥٦-١٣٣٥هـ/ ١٢٥٨-١٩١٧م) ، بغداد ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، ١٩٥٨.ص٧٣

المؤكد في الحالتين، أن لا تركي الفيصل ولا أنور عشقي كان بإمكانه أن يقوم بما قام به من خطوات بدون إشارة خضراء من الرياض. كما نُشرت تقارير خلال ٢٠١٥ و٢٠١٦ عن وجود اتصالات سعودية-إسرائيلية غير مباشرة بخصوص مسألة جزيرتي تيران وصنافير المصريتين، التي تقول السعودية إنهما تعودان لها، وانتهت بالفعل إلى تنازل القاهرة عن سيادتها عليها لصالح السعودية، بموافقة إسرائيلية.[١]

ما فُهم في هذه الحالات، أن السعودية أرادت إرسال رسائل للدولة العبرية لتوكيد التوافق بين الدولتين على الموقف من إيران والبرنامج النووي الإيراني، وتسهيل انتقال السيادة على جزيرتي تيران وصنافير، اللتين تتصلان بحركة الملاحة عبر مضيق تيران واتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، بيد أن تقارير في الأسبوعين الأولين من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ أفادت بأن أميرًا سعوديًّا قام بزيارة سرية للدولة العبرية. وبالرغم من أن من المستبعد أن يكون الأمير المشار إليه هو محمد بن سلمان، كما أُشيع حينها، فإن مثل هذه الزيارة تعتبر سابقة في تاريخ الموقف السعودي من الدولة العبرية، بغضِّ النظر عن شخصية هذا الأمير. ما يعزز صدقية تقرير الزيارة أن الحكومة الإسرائيلية امتنعت عن إنكار وقوعها؛ بل إن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لم يتردد، في تعليق مستبطن على تقرير زيارة الأمير السعودي، في القول بأن العلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية وصلت مستوى غير مسبوق. الحاصل أن ثمة من يعتقد في الرياض أن إقامة علاقات مع الدولة العبرية سيصبُّ لصالح المواجهة مع إيران، في حال لم تنجح محاولات حل إشكاليات العلاقات السعودية-الإيرانية، وأن التأييد الإسرائيلي لحصار قطر ومحاولة إخضاعها، سيما في الساحة الأميركية، سيعزز الموقف السعودي في أزمة الخليج.[٢]

---

[١] - عباس بن علي بن نور الدين الموسوي المكي ، نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس ، ج١، النجف الأشرف ، المطبعة الحيدرية ، ١٩٦٧.ص٤١

[٢] - عبد الجبار الراوي ، البادية ، بيروت ، الرافدين للطباعة والنشر ، ط١، ٢٠١٠.ص٦٠

المبحث الثاني :- تفاعلات تركيا، وإيران، ودول الخليج

لم تُلْقِ أزمة الخليج بثقلها على المقاربة السعودية لإيران وحسب، بل وعلى مجمل العلاقات الخليجية مع إيران، كما على دور تركيا وعلاقات أطراف الأزمة الخليجية المختلفة معها.وكان من الواضح، منذ بداية الأزمة، أن طهران أخذت موقفًا مؤيدًا لقطر ومناهضًا لإجراءات الحصار والقطيعة معها، بالرغم من أن الدوحة تبنَّت سياسات تتناقض والسياسات الإيرانية في سوريا، كما سبق أن سحبت سفيرها من طهران تضامنًا مع السعودية، عندما قطعت الأخيرة علاقاتها مع إيران في مطلع ٢٠١٦. وليس ثمة شك في أن انحياز إيران لقطر نبع من طبيعة المواجهة السعودية-الإيرانية، وخشية إيران من سيطرة سعودية خليجية إن استطاعت الرياض فرض شروطها على الدوحة.[١]

فتحت إيران أجواءها للطيران القطري، وعملت على المشاركة في سدِّ النقص في المواد الغذائية في السوق القطري، المترتب على إغلاق حدود قطر البرية الوحيدة مع السعودية، كما وافقت على توقيع اتفاق على توفير ممر تجاري بري للصادرات التركية إلى قطر. إلى جانب ذلك، أظهرت قطر، من جهتها، تقديرها للموقف الإيراني بالإعلان عن عودة السفير القطري إلى طهران، والمشاركة في مسار الآستانة، الذي أطلقته روسيا للتوصل إلى حلٍّ تدريجي للمسألة السورية. ولم يخف سفير قطر في الجامعة العربية، في اشتباك خطابي مع نظيره السعودي خلال جلسة لمجلس الجامعة، في ١٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧، طبيعة التغيير في الموقف القطري من إيران عندما وصف الأخيرة بـ"الدولة الشريفة".[٢]

بيد أن تركيا، وليس إيران، كانت القوة الإقليمية التي برزت في مجريات الأزمة باعتبارها الدولة صاحبة الدور الأكثر حيوية في منطقة الخليج. كانت تركيا حاولت التوسط مبكرًا في الأزمة، عندما أرسل الرئيس التركي وزير مواصلاته، بيرات البيرق، والناطق باسمه، إبراهيم كالين، في مطلع يونيو/حزيران ٢٠١٧، للقاء المسؤولين السعوديين والقطريين.

---

[١] - عبد الرحمن السويدي ، حديقة الزوراء في سيرة الوزراء ، تحقيق : عماد عبد السلام رؤوف، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ٢٠٠٣.ص٤٦

[٢] - عبد الرزاق الحسني ، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم ، بغداد ، (د. ت).ص٥٧

ولكن تلك المحاولة لم تأتِ بنتائج تُذكر، بل وسرعان ما فوجئت أنقرة بإجراءات الحصار والقطيعة مع قطر في ٥ يونيو/حزيران ٢٠١٧. وهذا ما دفع الحكومة التركية، التي كانت قد وقَّعت اتفاقية تعاون استراتيجي مع قطر في ٢٠١٤، إلى طلب تصديق البرلمان العاجل على الاتفاقية، ومن ثم بدء جهود حثيثة لتشغيل القاعدة العسكرية التركية في قطر. وليس ثمة شك في أن وصول القوات التركية إلى قطر أسهم بصورة ملموسة في إجهاض خطط التصعيد العسكري من قبل السعودية والإمارات. كما سارعت أنقرة إلى إطلاق عملية نقل جوي كبيرة لتوفير المواد الغذائية في السوق القطري، التي تأثرت إمداداتها بفعل إجراءات الحصار وإغلاق المعبر البري القطري الوحيد مع السعودية.[١]

حرصت أنقرة، التي تتمتع بعلاقات وثيقة مع الرياض منذ تولي الملك سلمان مقاليد الحكم، على تبني خطاب غير منحاز تجاه أطراف الأزمة، ودعت من البداية إلى المصالحة واحتواء الخلاف، لكن تعنت دول القطيعة والحصار اضطر تركيا إلى تفعيل اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين قطر وتركيا، فردَّت دول الحصار بطلب إغلاق القاعدة التركية في قطر ضمن قائمة المطالب الثلاثة عشر التي أعلنتها بعد مرور شهر على اندلاع الأزمة. رفضت قطر قائمة المطالب، على أية حال، وردَّت تركيا مؤكِّدة على أن الاتفاقية التركية-القطرية هي عمل من أعمال السيادة لا يحق لطرف ثالث التدخل فيه. ولكن، وبالرغم من أن الرئيس أردوغان قام بمحاولة ثانية للتوسط في الأسبوع الأخير من يوليو/تموز ٢٠١٧، شملت زيارة الكويت والسعودية وقطر، إلا أن تركيا أصبحت، سواء أرادت أو لم ترد، طرفًا رئيسًا في الأزمة.[٢]

المطلب الأول :- تركيا و الأزمة وعدد من النتائج

[١] - عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، مج٤ ، القاهرة ، مطبعة بورسعيد ، ١٩٨٠.ص٥٧

[٢] - عبد الكريم رافق ، العرب والعثمانيون (١٥١٦-١٩١٦م) ، دمشق ن مطبعة ألف باء ، ١٩٧٤.ص٣١

نجم عن الدور الذي لعبته تركيا في الأزمة عدد من النتائج؛ فمن جهة، انتقلت العلاقات القطرية-التركية إلى مستوى أعلى من الصداقة والتحالف؛ وببدء تشغيل القاعدة العسكرية في قطر، أصبحت تركيا طرفًا مباشرًا في توازنات الخليج الاستراتيجية. ومن جهة أخرى، عاد البرود من جديد إلى العلاقات التركية-الإماراتية، بعد شهور من محاولات التطبيع بين البلدين. وكان من الملاحظ أن الإمارات تغيبت عن لقاء القوى والشخصيات السنية العراقية، الذي عُقد برعاية تركية في أنقرة في أغسطس/آب الماضي ٢٠١٧، بينما حضر ممثلو السعودية والأردن وقطر. والواضح، بالرغم من درجة التفاهم والتنسيق الوثيقة بين السعودية والإمارات، أن القيادة السعودية لم تزل حريصة على المحافظة على علاقاتها مع تركيا في مستواها الطبيعي. الرياض، بالتأكيد، ليست سعيدة بالموقف التركي من الأزمة، ولكن مائدة الأزمات السعودية باتت مزدحمة بلا شك، وليس من مصلحة الرياض تأزيم العلاقات التركية-السعودية في هذه المرحلة.[١]

من جهة ثالثة، شجعت الأزمة، واستجابة تركيا السريعة لتنفيذ التزاماتها مع قطر، الكويت على الارتفاع بمستوى العلاقات التركية-الكويتية. وليس ثمة شك في أن الكويتيين أخذوا في بناء حسابات جديدة لأمن بلادهم، تضع في الحسبان المخاطر المفاجئة التي تهددت قطر من شقيقاتها الخليجيات، واحتمال انهيار مجلس التعاون الخليجي، أو فقدانه الفعالية على الأقل، وضرورة بناء عدد من التحالفات البديلة للحفاظ على أمن الكويت الإقليمي. وهذا ما دفع الكويت إلى تعزيز علاقاتها الأمنية والعسكرية مع تركيا، وتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون في المجالين خلال زيارة رئيس الوزراء الكويتي لأنقرة في منتصف سبتمبر/أيلول ٢٠١٧.[٢]

[١] - عبد الملك المعافري بن هشام ، السيرة النبوية ، تحقيق مصطفى السقا ، ج٤ ، القاهرة ، مكتبة مصطفى البابي ، ط٢، ١٩٥٥.ص٨٥

[٢] - عدنان احمد آل عبد الجليل ، آل عبد الجليل أمراء الحلة والحج ، بغداد ، ١٩٩٠. ص٤٦

انعكست أزمة الخليج، في الوقت نفسه، على العلاقات التركية-الإيرانية، سيما أن كلتا الدولتين اتخذتا موقفًا اعتُبر في جوهره مؤيدًا لقطر وحرصًا على أمنها واستقرارها. وكان وزير الخارجية الإيراني قد قام بزيارة سريعة إلى أنقرة في مطلع الأزمة، هدفت إلى تبادل الآراء وتنسيق المواقف. وفي ١٥ أغسطس/آب ٢٠١٧، استقبلت أنقرة رئيس أركان الجيش الإيراني، في زيارة غير مسبوقة، التقى خلالها بنظيره التركي، خلوصي أكار، وبالرئيس أردوغان. ولكن المؤكد أن العلاقات التركية-الإيرانية لم تكن سيئة حتى قبل اندلاع أزمة الخليج. فبالرغم من الخلافات الكبيرة بينهما في سوريا والعراق، حافظت الدولتان على علاقات طبيعية طوال السنوات القليلة الماضية، وعلى المصالح المشتركة التي تربط بينهما، اقتصاديًّا وأمنيًّا. وربما يمكن القول: إن التوافق حول أزمة الخليج واكب توافقات أخرى حول قلق أنقرة وطهران من سعي إقليم كردستان العراق للانفصال، والسياسة الأميركية المؤيّدة لأكراد سوريا، والنشاطات الكردية القومية المتزايدة ضد إيران، والمخاوف الإيرانية من تبني إدارة ترامب سياسات معادية لإيران.[١]

المطلب الثاني :- محاور جديدة أم تغييرات محدودة

من المبالغة وصف المتغيرات في العلاقات بين دول الخليج والقوى الإقليمية والدولية بالمحاور الجديدة. ثمة علاقات ثنائية جيدة أصبحت أكثر وثوقًا، وجهود متفرقة لتجاوز قطيعات سابقة وبناء علاقات أفضل؛ وعلاقات جيدة في المقابل تراجعت بصورة ملموسة أو انتقلت إلى مستوى الخصومة والعداء. العلاقات القطرية-التركية، مثلًا، كانت علاقات ثابتة منذ سنوات قبل اندلاع الأزمة، ولكن الأزمة نقلتها إلى مستوى أعلى بكثير، سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا؛ كما أنها جعلت من تركيا طرفًا أساسيًّا في خارطة الخليج الاستراتيجية. على الجانب الآخرويصعب تجاهلها، كما أن لا أنقرة ولا الدوحة تريدان تغلغلًا إيرانيًّا أكبر في منطقة الخليج والجزيرة العربية.[٢]

---

[١] - علي شاكر علي ، تاريخ العراق في العهد العثماني (١٦٣٨-١٧٥٠م) دراسة في أحواله السياسية ، الموصل ، منشورات مكتبة ٣٠ تموز ، ١٩٨٤.ص٤٣

[٢] - عماد عبد السلام رؤوف ، إدارة العراق (الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة) ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٩٢.ص٩٩

ومهما كانت طموحات صانعي السياسة السعودية للعلاقات مع العراق وإيران، فلن يمر وقت طويل قبل أن يدرك السعوديون أن منافسة إيران في العراق ليست شأنًا سهلًا، وأن إخراج إيران من العراق أو إضعافها يتطلب حربًا وليس مجرد الاحتفاء بزيارة قادة عراقيين شيعة للسعودية أو إغراءات مالية. كما أن تطبيع العلاقات السعودية-الإيرانية ليس ممكنًا بدون تنازلات سعودية كبيرة في العراق وسوريا ولبنان، أي في حزام السعودية الشمالي برمته. وإن كان ثمة آمال معلَّقة على دور أميركي فعَّال في هذا الشأن، فلابد أن تصبح هذه الآمال أكثر تواضعًا؛ ليس فقط لأن إدارة ترامب ليست في أفضل حال، ولكن أيضًا، وهذا هو الأهم، لأن ليس هناك في مؤسسة الدولة الأميركية من يرغب في حرب مع إيران أو يسعى إليها. كما أنه ليس من المتيقن أن دول الحصار والقطيعة الأربع ستنجح في الحفاظ على علاقاتها شبه التحالفية لفترة طويلة. ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، في طريقه لتولي الملك من والده، عاجلًا أو آجلًا، ولا أحد يمكنه التكهن في هذه المرحلة بالطريقة التي سيدير بها ابن سلمان، المِلِك، علاقاته مع الإمارات. وإن كانت البحرين قبلت منذ زمن دور المحمية السعودية، فإن مصر السيسي هي أقرب إلى العبء على السعودية ودول الخليج منها إلى الشريك الفعلي في حمل الأعباء.[1]

[1] - الموصل في العهد العثماني (فترة الحكم المحلي) (١١٣٩-١٢٤٩هـ/١٧٢٦-١٨٣٤م) ، النجف الأشرف ، مطبعة الآداب ، ١٩٧٥.ص٧٤

المبحث الثالث :- الأزمة في العلاقات الخليجية القطرية

على المستوى الخليجي، ليس ثمة شك في أن الأزمة صنعت انقلابًا هائلًا في العلاقات الخليجية-الخليجية، وأن عواقب هذا الانقلاب يصعب احتواؤها حتى إن توصلت دول الخليج لحل ما للأزمة في الشهور القادمة. بكلمة أخرى، لم يعد ممكنًا التئام الشرخ الخليجي بلقاءات عشائرية وموائد مصالحة، وتبدو دول الخليج كأنها في طريق للانتقال من مرحلة التعاون والتنسيق ضمن إطار مجلس التعاون في مواجهة الأخطار الخارجية، إلى البحث المنفرد عن الأمن والحماية من مخاطرها على بعضها البعض. قطر لن تتخلى عن علاقاتها الحميمة واتفاقياتها مع تركيا، ولن تعود إلى مناكفة إيران إرضاءً للسعودية؛ وعُمان ستحرص على توثيق وتعزيز علاقاتها مع إيران؛ بينما بدأت الكويت بالفعل إعادة النظر في حساباتها الأمنية والاستراتيجية.[١]

اعتُبرت الأزمة الخليجية الراهنة في بدايتها شأنًا خليجيًّا طارئًا وعابرًا، سرعان ما ستجد دول الخليج مخرجًا منه (على أساس أن دور مصر في الأزمة هامشي، وملحق). ما عزَّز هذا التصور، كان التحرك السريع الذي تعهده أمير الكويت، الذي كان لعب دورًا رئيسًا في حل أزمة العلاقات بين قطر والسعودية والإمارات والبحرين في ٢٠١٣–٢٠١٤، للوساطة بين قطر ودول الحصار والقطيعة الخليجية الأخرى. إضافة إلى ذلك، فهذه ليست الأزمة الأولى في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست، التي لم تتسم العلاقات بين دولها دائمًا بالدفء، منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ثمانينات القرن الماضي.[٢]

بيد أن الأزمة، وبالرغم من الجهود الكويتية، وجهود وزير الخارجية الأميركي والرئيس التركي، لم تجد طريقها إلى الحل؛ بل وتبدو، بعد أكثر من ثلاثة شهور على اندلاعها، وكأن الوضع الخليجي ما بعد اندلاع الأزمة آخذ في التحول سريعًا إلى ما يشبه "العادي الجديد" في الجانب العربي من الخليج. ولكن ثمة ما هو أهم؛ فما بدأ أزمةً خليجية، أخذ في

---

[١] - غياث الدين بن فتح الله الكاتب البغدادي ، التاريخ الغياثي ، تحقيق: طارق نافع الحمداني ، بيروت ، دار ومكتبة الهلال،ط١ ، ٢٠١٠.ص٨٨

[٢] - ليلى الصباغ ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دمشق ، مطبعة ابن حيان ، ١٩٨٢. ص٣١

التأثير على المجال الإقليمي برمته، ويسهم، بصورة ملموسة، في إعادة بناء نظام العلاقات الإقليمية.

هذا استطلاع أولي لأبرز متغيرات العلاقات الإقليمية، التي ارتبطت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبصورة كلية أو جزئية، بأزمة الخليج.

المطلب الأول :- تغيرات مجلس التعاون الخليجي

تأسَّس مجلس التعاون الخليجي، بعضوية كل من السعودية وعمان والكويت والإمارات وقطر والبحرين، في مايو/أيار ١٩٨١. لم يكن خافيًا آنذاك، والحرب العراقية-الإيرانية في ذروتها، أن الهدف من المجلس كان بناء منظومة تعاون وتنسيق إقليمية تعمل على حماية أعضائها من المخاطر المستجدة التي نبعت من الثورة في إيران ونظام الجمهورية الذي وُلد منها. بيد أن الشعور المتعاظم بالخطر لم يكن كافيًا لتجاوز الخلافات بين دول المجلس، سواء الحدودية منها أو ذات الطابع السيادي. ولذا، كان التقدم في بناء منظمة تعاون وتنسيق خليجية بطيئًا ومحفوفًا بالعقبات. كما أن وجود المجلس لم يمنع اندلاع أزمات في العلاقات الثنائية، في أحيان، وأكثر من ثنائية، في أحيان أخرى.[١]

ولكن، وبالرغم من ذلك كله، وفَّر مجلس التعاون إطار الحد الأدنى لحل الخلافات بين دوله الأعضاء، أو على الأقل لمنع تفاقمها، والحفاظ على قدر معتبر من الاستقرار الخليجي كما في مواجهة احتلال الكويت ومواجهة التهديدات الإيرانية خاصة عقب ثورة الخميني. كما أحرز تقدمًا ملموسًا في فتح المجال الخليجي لحركة البشر والأموال والبضائع بلا عوائق كبيرة.[٢]

اليوم، يبدو أن الطموحات الخليجية المعلقة على المجلس ومستقبله قد انتهت، أو أصبحت أكثر تواضعًا. المشكلة في الأزمة، التي لم تخْفَ على الكويت وعُمان، اللتين رفضتا الالتحاق بمعسكر القطيعة مع قطر، أنها شهدت إجراءات غير مسبوقة في العلاقات بين

[١] - محمد بن أحمد الكناني الأندلسي ابن جبير ، رسالة اعتبار المناسك في ذكر الآثار الكريمة والمناسك ، تحقيق: حسين نصار ، القاهرة ، ١٩٥٥.ص٧٤

[٢] - محمد بن حمد البسام ، الدر المفاخر في أخبار العرب الأواخر ، تحقيق رمزية محمد الاطرقجي ، بغداد ، مركز إحياء التراث العلمي ، (د.ت).ص٦٢

دول الخليج، بل ولم يكن من الممكن تصورها قبل اندلاع الأزمة. لم تقتصر هذه الإجراءات على محاولة خنق قطر اقتصاديًّا وسياسيًّا، والقطيعة الكاملة مع شعبها، الذي تربطه صلات عائلية وثيقة بشعوب دول الخليج المجاورة، ولكنها تضمَّنت أيضًا خططًا إماراتية وسعودية للتدخل العسكري في قطر والتحكم بشؤونها الداخلية. وبالنظر إلى أن الكويت وعُمان تحتفظان بقدر متفاوت من الاستقلالية في سياساتهما الخارجية، فقد أثارت سابقة حصار قطر وتهديدها مخاوف واضحة في الكويت ومسقط من وقوعهما في أزمة مماثلة.[1]

انعكست المخاوف الكويتية والعمانية على موقف كل منهما من الأزمة؛ فقد مال أغلب الرأي العام الكويتي والعُماني إلى جانب قطر، كما أظهرت الدولتان تعاطفهما مع الدوحة وعملت على تخفيف حدة الحصار المفروض عليها: قام وزير الخارجية العماني بزيارة تضامنية للدوحة؛ وفتحت عُمان موانيها لسفن الشحن التجارية، التي تحمل بضائع لقطر، قبل افتتاح الأخيرة ميناء حمد، وعندما لم يكن ممكنًا للسفن الكبيرة الرسو في الموانئ القطرية. وبذلك، حلَّت الموانئ العمانية محل ميناء جبل علي الإماراتي. وإلى جانب تضاعف حركة النقل الجوي بين قطر وعمان، شهدت حركة السياحة الكويتية والعمانية لقطر ارتفاعًا ملموسًا، في مواجهة إجراءات الحظر التي فرضتها دول الحصار على زيارة مواطنيها لقطر. وحتى بعد مرور أكثر من ثلاثة شهور على اندلاع الأزمة، لم يخف أمير الكويت، استغرابه من الهجمة المفاجئة على قطر من قِبل السعودية وحليفتيها الخليجيتين، والمطالب التي تمس بالسيادة التي أعلنتها دول الحصار والقطيعة من قطر، وإشادته بعقلانية الموقف القطري. بذلك، يبدو مجلس التعاون وكأنه ينقسم، وإن بصورة غير رسمية، إلى معسكرين: الأول: ويضم دول الحصار والقطيعة الثلاث؛ والثاني: ويضم قطر والكويت وعمان. وحتى تنقشع الأزمة، لم يعد من الممكن قيام المجلس بأي عمل فعَّالفمن المشكوك فيه أن تنسى قطر ما قامت به دول القطيعة والحصار من إجراءات ضدها، أو

[1] - حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الفكرية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الأول ، ترجمة : عفيف الرزاز ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ،ط١، ١٩٩٠، ص١٨٣-١٨٨.

تتجاهل الكويت وعمان فداحة المدى الذي ذهبت إليه الدول الثلاث في هجمتها ضد شقيقة خليجية أخرى.[١]

المطلب الثاني :- تحولات السياسة السعودية الإقليمية

لم تصنع أزمة الخليج شقوقًا في العلاقات الخليجية-الخليجية وحسب، بل أثَّرت، مباشرة أو بصورة غير مباشرة، في عدد من المقاربات السعودية للإقليم. اندلعت أزمة الخليج في وقت باتت الرياض أكثر إدراكًا لتعثر حربها في اليمن، بعد أكثر من عامين على بدء الحرب؛ وهذا ما يدفع السعودية إلى محاولة تخفيف حدَّة التوتر مع إيران، سيما بعد أن أظهرت الأخيرة قدرتها على التأثير في الشأن السعودي الداخلي وفي المواجهة بين السلطات السعودية والعناصر الشيعية الراديكالية، ذات الصلة بإيران، في شرق المملكة. وقد تجلت المقاربة السعودية الجديدة للعلاقات مع إيران في الاستقبال الدافئ والترحيبي الذي وجده الحجاج الإيرانيون من المسؤولين السعوديين في موسم الحج الأخير، بعد أن كانت إيران أوقفت مواطنيها من الحج في الموسم الماضي ٢٠١٦. وقد ذكر مسؤولون إيرانيون أن السلطات الإيرانية أصدرت بالفعل تأشيرات لوفد سعودي رسمي، يُفترض أن يزور طهران للتمهيد لإعادة فتح السفارة السعودية، التي كانت أُغلقت بعد هجمات تخريبية قام بها متظاهرون إيرانيون في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦.[٢]

ويبدو أن أحد أهداف التقارب السعودي مع إيران هو البحث عن حل للوضع في اليمن، الذي أكد مسؤول إيراني في ١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، أنه كان موضع اتصال سعودي مبكر مع طهران في ذروة تصاعد الحرب اليمنية. ولكن السبب الآخر يتعلق بلا شك بالموقف من قطر؛ حيث يظن المسؤولون السعوديون أن بإمكانهم ربما التأثير على إيران ووضع حدٍّ لدعمها لقطر والتسهيلات التي قدمتها لحركة الطيران والتجارة معها. ولكن، وبالرغم من مؤشرات التغيير في المقاربة السعودية لإيران، فثمة شك كبير في إحراز تقدم

[١] - خليل علي مراد ، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني (١٠٤٨-١١٦٤هـ/ ١٦٣٨-١٧٥٠م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٧٥، ص١٢٧

[٢] - تقي الدين احمد بن علي المقريزي ، السلوك في معرفة دولة الملوك ، القاهرة ، ١٩٣٦ ص٤٥

على صعيد العلاقات السعودية-الإيرانية في المدى القريب، نظرًا لحجم الخلافات المتراكمة بين الدولتين.[١]

الجهود السعودية لإعادة بناء العلاقات مع العراق، الذي تتمتع فيه إيران بنفوذ كبير، كانت أكثر وضوحًا. ولكن هنا أيضًا تبدو الآمال السعودية مبالغًا فيها. كانت السعودية أعادت فتح سفارتها في بغداد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، بعد ٢٥ عامًا من القطيعة بين الدولتين. وقد فُهمت الخطوة السعودية آنذاك باعتبارها استجابة للدعوات الأميركية، التي طالبت الدول العربية، ودول الخليج، على وجه الخصوص، بالعودة النشطة إلى بغداد والعمل على إقامة توازن مع النفوذ الإيراني المتزايد في العراق. وقد أيدت السعودية، خلال ٢٠١٥ و٢٠١٦، الجهود التركية بل وشاركتها في بناء تحالف من القوى والشخصيات العربية السنية في العراق. ولكن الواضح أن المقاربة السعودية للعراق اكتسبت دفعًا جديدًا بعد اندلاع الأزمة الخليجية. ففي ١٩ يونيو/حزيران ٢٠١٧، استقبل الملك سلمان رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، بحفاوة ظاهرة. وفي ٣٠ يوليو/تموز ٢٠١٧، قام الزعيم الشيعي، مقتدى الصدر، بزيارة للسعودية، استجابة لدعوة سعودية رسمية، التقى خلالها بولي العهد السعودي، محمد بن سلمان.[٢]

لكن العبادي أعلن بوضوح، قبل زيارته للسعودية وبعدها، أن العراق لن يشارك في حصار قطر بأي صورة من الصور؛ وأن الصدر امتنع كلية عن الإدلاء بأية تصريحات ضد قطر، بالرغم من الدفء الاستثنائي الذي أحيطت به زيارته، ومن الاستجابة السعودية لمعظم مطالبه، مثل افتتاح قنصلية سعودية في النجف. ولكن الخيبة من رفض بغداد مقاطعة قطر، لم تمنع المسؤولين السعوديين من إظهار ثقة كبيرة على مزاحمة إيران في العراق. ولا يقل انعكاس الأزمة الخليجية على سياسات السعودية تجاه نظام السيسي في مصر والمسألة السورية عنه على الموقف من إيران والعراق. ففي مصر، وبالرغم من الفتور في علاقات الرياض بالقاهرة بعد امتناع الأخيرة عن المشاركة الفعالة في حرب اليمن، وتراجع

[١] - إبراهيم بك حليم،التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية،ط١،مؤسسة المختار ،القاهرة ٢٠٠٤ م .ص٢٥
[٢] - إبراهيم خليل احمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، الموصل ،١٩٨٣ .ص٥٧

السعودية عن وعود الدعم المالي لنظام السيسي، أصبحت السعودية أكثر حرصًا على وجود مصر في التحالف ضد قطر وأكثر التزامًا ببقاء النظام المصري.[١]

أما في سوريا، فثمة مؤشرات متزايدة على أن الرياض تمهّد لانسحاب حثيث من دعم المعارضة السورية لنظام الأسد، سواء لمحاولتها تخفيف الأعباء الملقاة على عاتقها بعد اندلاع أزمة الخليج، أو رغبتها في إرسال رسائل إيجابية لإيران، أو تقديرها بأنها خسرت معركة سوريا. وقد طالبت السعودية مؤخرًا الهيئة العليا للتفاوض، التي تمثِّل المعارضة السورية وتتخذ من الرياض مقرًّا لها، بتوسيع نطاق القوى المشاركة فيها، بحيث تضم الجماعات التي يُشَكُّ في صدقية معارضتها، والمدعومة من روسيا ومصر، وبإعداد موقف تفاوضي جديد، ينسجم مع تحولات توازن القوى الجديد في سوريا.[٢]

بيد أن أخطر متغير في سياسات الرياض الخارجية يتعلق ببروز أدلة على بداية علاقات سعودية-إسرائيلية. والحقيقة أن مؤشرات على مقاربة سعودية مختلفة للعلاقات مع الدولة العبرية أخذت في الظهور منذ بداية عهد الملك سلمان، مثل اللقاءات العلنية بين الأمير تركي الفيصل، رئيس جهاز المخابرات السعودية الأسبق، وعدد من المسؤولين الإسرائيليين، في مؤتمرات عُقدت بأوروبا والولايات المتحدة، أو الزيارة التي قام بها الجنرال السعودي المتقاعد، أنور عشقي، وعدد من الشخصيات السعودية المغمورة للدولة العبرية. المؤكد في الحالتين، أن لا تركي الفيصل ولا أنور عشقي كان بإمكانه أن يقوم بما قام به من خطوات بدون إشارة خضراء من الرياض. كما نُشرت تقارير خلال ٢٠١٥ و٢٠١٦ عن وجود اتصالات سعودية-إسرائيلية غير مباشرة بخصوص مسألة جزيرتي تيران وصنافير المصريتين، التي تقول السعودية إنهما تعودان لها، وانتهت بالفعل إلى تنازل القاهرة عن سيادتها عليها لصالح السعودية، بموافقة إسرائيلية.[٣]

---

[١] - إبراهيم خلف العبيدي ، الاحواز العربية ارض عربية ، ط٢ ، بغداد ،١٩٨٠ .ص٣٩

[٢] - ابن طولون الدمشقي ، تاريخ الشام من قيام دولة المماليك إلى صدر العهد العثماني ،تحقيق عبد العظيم ماجد ، القاهرة ، ١٩٥٣ .ص٧٨

[٣] - احمد صدقي الدجاني ، الحركة السنوسية ، نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، القاهرة ، ١٩٦٧ ص٤١

ما فُهم في هذه الحالات، أن السعودية أرادت إرسال رسائل للدولة العبرية لتوكيد التوافق بين الدولتين على الموقف من إيران والبرنامج النووي الإيراني، وتسهيل انتقال السيادة على جزيرتي تيران وصنافير، اللتين تتصلان بحركة الملاحة عبر مضيق تيران واتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، بيد أن تقارير في الأسبوعين الأولين من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ أفادت بأن أميرًا سعوديًّا قام بزيارة سرية للدولة العبرية. وبالرغم من أن من المستبعد أن يكون الأمير المشار إليه هو محمد بن سلمان، كما أُشيع حينها، فإن مثل هذه الزيارة تعتبر سابقة في تاريخ الموقف السعودي من الدولة العبرية، بغضِّ النظر عن شخصية هذا الأمير. ما يعزز صدقية تقرير الزيارة أن الحكومة الإسرائيلية امتنعت عن إنكار وقوعها؛ بل إن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لم يتردد، في تعليق مستبطن على تقرير زيارة الأمير السعودي، في القول بأن العلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية وصلت مستوى غير مسبوق.الحاصل أن ثمة من يعتقد في الرياض أن إقامة علاقات مع الدولة العبرية سيصبُّ لصالح المواجهة مع إيران، في حال لم تنجح محاولات حل إشكاليات العلاقات السعودية-الإيرانية، وأن التأييد الإسرائيلي لحصار قطر ومحاولة إخضاعها، سيما في الساحة الأميركية، سيعزز الموقف السعودي في أزمة الخليج.[١]

[١] - احمد مختار السبعاوي، قيام دولة المماليك في مصر والشام ، بيروت ، ١٩٨٦ .٥٥

الخاتمة

امن الأزمة القائمة ومبرراتها الواهية أن يبدو واضح المعركة تدور حول دور قطر الإقليمي وسياساتها الخارجية، وهي محاولة مكشوفة من الإمارات والسعودية لفرض سياسة خارجية معينة تلتزم قطر بها خاصة فيما يتصل بالعالقة مع مصر، و التي تتمتع كل من الإمارات والسعودية بعالقة متينة معها ومع نظامها الذي يمثل بالنسبة إليها السائدة في وجه التغيير الذي يمكن أن تدفع به مجدد منيع لشباب العربي. كما يبدو أن هذه الحملة تحظى بدعٍم كبيٍر من اللوبي الإسرائيلي في واشنطن، والذي كشفت التسريبات الأخيرة للبريد الإلكتروني للسفير الإماراتي في واشتطن عن حجم التنسيق بينه وبين أنصار إسرائيل في واشنطن لتشويه صورة قطر وتقديمها كدولة راعية للإرهاب. ظروف من التهديد وفر ضٍ ف من المستحيل أن تقبل قطر بفرض الوصاية عليها بالتراجع عن سياستها المستقلة في العقوبات وشن الحملات العالمية عليها بناء على فبركات. ويتطلب

أي خروٍج من الأزمة حوار بين أنداد، يجري فيه التفاهم على جميع القضايا، وليس بلغة التهديد وتقديم التنازلات.

وتبقى نتائج الهجمة ومداها على قطر مرتبطة بنهاية المطاف بالموقف الأميركي. ومع أنه من الصعوبة تصور قيام دول الخليج الثالث، إضافة إلى مصر، بالإقدام على قطع العالقات مع قطر وعزلها من دون تشاور أو تنسيق مع الولايات المتحدة، فإن واشنطن تبدو حتى الآن على مسافة واحدة في هذه الأزمة. وقد صرح وزير الخارجية الأميركي ريسك تيلرسون بأن بالده "تشجع الأطراف جميعا على الجلوس معا ومعالجة هذه المخالفات". و عرض الوساطة لمساعدة الدول الخليجية على أرب الصدع، مشدد على أن مجلس التعاون الخليجي عليه أن يحافظ على وحدته كما يبدو أن واشنطن سوف تظل تعارض أي محاولة للقيام بما من شأنه أن يغير التوازنات الإقليمية التي تحرص على استمرارها في منطقة الخليج، خاصة أنها تحتفظ بأكبر قواعدها العسكرية. وربما ترى أنه ليس من المفيد ال،

بحركة حماس لارتماء كثيرا الدفع، مثل مجددا في أحضان إيران، في حال اشتد الضغط على قطر.

المصادر والمراجع

١- تقي الدين احمد بن علي المقريزي ، السلوك في معرفة دولة الملوك ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

٢- إبراهيم بك حليم،التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية،ط١،مؤسسة المختار ،القاهرة ٢٠٠٤ م .

٣- إبراهيم خليل احمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، الموصل ،١٩٨٣ .

٤- إبراهيم خلف العبيدي ، الاحواز العربية ارض عربية ، ط٢ ، بغداد ،١٩٨٠ .

٥- إبراهيم الراوي ، من الثورة العربية الكبرى إلى العراق

الحديث ، بيروت ، ١٩٦٩ .

٦- إبراهيم شريف ، الشرق الأوسط ، بغداد ، ١٩٦٥ .

٧- ابن طولون الدمشقي ، تاريخ الشام من قيام دولة المماليك إلى صدر العهد العثماني ،تحقيق عبد العظيم ماجد ، القاهرة ، ١٩٥٣ .

٨- احمد حافظ عوض ، فتح مصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

٩- احمد صدقي الدجاني ، الحركة السنوسية ، نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٠- احمد صدقي الدجاني ،ليبيا قبل الاحتلال الايطالي أو طرابلس الغرب اواخر العهد العثماني ،القاهرة ، ١٩٧١.

١١- احمد علي الصوفي ،المماليك في العراق ، الموصل ١٩٥٢.

١٢- احمد غالب ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ، الموصل ، ١٩٨٣ .

١٣- احمد مختار السبعاوي، قيام دولة المماليك في مصر والشام ، بيروت ، ١٩٨٦ .

١٤- احمد مصطفى أبو حاكمة ، تاريخ شرقي الجزيرة العربي ، ١٧٥٠ – ١٨٠٠ وتطور الكويت والبحرين،ترجمة أنيس عبد الله ، بيروت ، لا. ت .

١٥- ارنولد ولسن ، الخليج العربي ، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز ، الكويت ، ١٩٧٠ .

١٦- اندري كلو،سليمان القانوني ترجمه من الفرنسية البشير بن سلامة ،ط١،دار الجبل ،بيروت ،١٩٩١.

١٧- أنيس المقدسي ، الفنون الأدبية وإعلامها في عصر النهضة العربية الحديثة ، بيروت ، ١٩٧٧ .

١٨- بارتولد فازيلي ، تاريخ الترك في أسيا الوسطى ترجمة محمد سعيد ، مصر ، ١٩٥٨ .

١٩- بروكلمان ، كارل ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة نبيل فارس ومنير البعلبكي ، بيروت ، ١٩٤٩ .

٢٠- برنارد لويس ، الغرب والشرق الأوسط ، ترجمة دانيل صبحي ، لاغوس ، ١٩٨٦ .